أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر

The Impact of Corruption on Economic Growth in Egypt

د/ أشرف محمد السيد سيد أحمد

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

economics125@yahoo.com

محمد محمود فتح الله

معيد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

fathala55@yahoo.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في مصر خلال الفترة (1990-2014)، وذلك بالاعتماد على منهج التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للفساد على النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرين للفساد وهما مؤشري مدركات الفساد (CPI)، والتحكم في الفساد (CC). مما يدعم فرضية (Grease the Wheel)، بينما جاء تأثير مؤشر الفساد (ICRG) سلبي مما يدعم فرضية (Sand in the Wheels). وهذه النتيجة قد تم تأكيدها بإجراء اختبار Robust Least Squares (RLS) .

الكلمات الدالة: الفساد، النمو الاقتصادي، أسلوب ARDL، أسلوب RLS.

(1) المقدمة:

يعتبر الفساد واحد من أقدم وأكثر الظواهر الموجودة في جميع الدول، فالتعريف الشائع للفساد والمستخدم من معظم المنظمات الدولية بأنه "إساءة استخدام الوظيفة العامة (السلطة العامة / المصلحة العامة) لتحقيق مصالح خاصة"، قد يؤدى إلى استنتاج بديهي بأن الفساد له تأثير سلبي على النمو، وذلك عندما تستند قرارات موظفي الحكومة على مصالحهم الشخصية فقط، والتي من المرجح أنها لن تكون ذات فائدة بالنسبة للمجتمع. ومع ذلك بدلاً من أن يكون هناك اتفاق عام بشأن هذه المسألة، فقد وضُعت أثنين من الآراء المتعارضة والتي تختلف حول ما إذا كان الفساد ضار أو مفيد للاقتصاد.

وباستخدام تعبير تم صياغته لأول مرة من قبل Kaufmand and Wei (1999)، تؤكد بعض الأدبيات الاقتصادية، أن الفساد هو بمثابة الشحم والزيت الذي لا غنى عنه لتيسير دوران عجلة الإنتاج والتجارة (Grease the Wheel)، ومن ثم فإن الفساد يمكن أن يزيد الكفاءة. وهو يمثل امتداد قديم في الأدب الاقتصادي بدأ من خلال Leff (1964) بتأكيده على أن الفساد البيروقراطي يساعد التنمية الاقتصادية، ولدعم هذا الرأي فقد قدم الكثيرين من الباحثين على حد سواء الحجج النظرية، على سبيل المثال [Morgan (1964)، Bayley (1966)، Nye (1967)، Huntington (1968)، Lui (1985)، Beck and Maher (1986)، (2000) Acemoglu]، والأدلة التجريبية [Egger،(2005) Winner]، وذلك باستخدام مجموعة بيانات من 73 دولة من الدول النامية والأقل نمواً، حيث وجد أن الفساد يعمل على تحفيز الاستثمار الاجنبى المباشر.

وقد استندوا في تبرير التأثير الإيجابي للفساد، على قدرته على تجنب جمود الأنظمة الإدارية، بل يُعتبر شحم لعجلة البيروقراطية، وهذا يشير إلى أن الفساد يمكن أن يكون مصدراً للكفاءة لإزالة التشوهات الناجمة عن قصور المؤسسات والقيود التنظيمية المرهقة والنظم القانونية غير الفعالة، والتي تؤدي إلى إعاقة الاستثمار، وتباطؤ النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يقول (Huntington) بأن الرشاوى غالباً ما تعمل "كالشحم" الذي يمكن أن تسرع من عجلة التجارة والنمو في الدول المثقلة باللوائح السيئة، وبالتالي فإن تقديم الرشاوى يعتبر فرصة للتحايل على الرقابة وقواعد العمل الحكومية السيئة مما يجلب قدراً من تيسير الأعمال ورفع القيود الإدارية

والقانونية والفنية. كما يرى Morgen أن الفساد في الحالات القصوى لا يكون مرغوباً فيه فحسب بل ضروري للحفاظ على تنامي الاقتصاد.

ولذلك فإن الفساد يعتبر "ثاني أفضل بديل" أو "كالشحم" ولاسيما في البيروقراطية العاجزة غير الكفؤة وسوء الإدارة وخاصة في دول العالم الثالث، فيرى "Huntington " أنه من حيث النمو الاقتصادي: فإن الشيء الوحيد الأسوأ من مجتمع بيروقراطي يتسم "بالفساد" هو الإفراط في المركزية والبيروقراطية الصادقة.

وعلى النقيض من Leff، Lui ترى المدرسة المقابلة أن الفساد بمثابة رمال تعيق حركة عجلة النمو، من خلال فرضية (Sand in the Wheels)، وقد دعم هذه الفرضية الكثير من الباحثين مثل: [Rose- (1999) ; Ades(1997) ; Murphy et al(1993) ; Tullock (1962) Ackerman].

فيرى Rose-Ackerman (1978)، Kaufmann and Wei (1998) أن رأى Leff صحيح، عندما يَؤخذ سوء التنظيم ومرونة القوانين في الاعتبار، حيث يُتاح للبيروقراطيين في كثير من الأحيان الكثير من الحرية، ليقرروا كم المضايقات التي سيفرضونها على الشركات من أجل الحصول على الرشاوى والعمولات، بمعنى أخر إذا سَمح للفساد بتسريع الإجراءات، فبالتالي سوف يكون للموظفين العموميين مصلحة في خلق المزيد من الجمود والمحافظة على بطء الإجراءات الإدارية للحصول على مزيد من الرشاوى. فعلى سبيل المثال، فإن مفتشي الضرائب بيعتمدوا على التقدير الجزافي للدخل الخاضع للضريبة، كما يمكن لمفتشي السلامة الصناعية تقرير الحاجة للعودة لإجراء فحوص السلامة من الحرائق في فترة معينة. وباستخدام بيانات من مسح ما يقرب من 2400 شركة في 58 دولة يظهر Kaufmann and Wei ، أنه حتى داخل البلد الواحد فإن مديري الشركات التي تدفع المزيد من الرشوة يضيعون كثير من الوقت في التفاوض مع المسئولين الحكوميين، مما يعني أن الفساد لا يتغلب على المضايقات التي يسببها.

تتفشى ظاهرة الفساد في مصر- كحال الكثير من دول العالم - بمختلف صوره سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فالحالة المصرية تكاد تكون نموذجية في دراسة كيفية تحول الفساد في مجتمع ما من حالات فردية معزولة "مهما اتسع وأزداد عدد المنخرطين فيها" إلى ممارسة مجتمعية شاملة بالمعنى الحقيقي لا المجازى للكلمة، حيث تعدت الممارسات التقليدية

لتشمل مفاصل المجتمع الحساسة ومؤسساته وثقافته من خلال ظاهرتين يغذى كل منهما الأخر، وهما ظاهرة الفساد الكبير والصغير. فيما تجسدت أهم صور الفساد التي أضرت بالوطن في عمليات توزيع الأراضي على أصحاب النفوذ والمقربين للسلطة وعمليات الخصخصة وإفساد صناعة الغزل والنسيج وبيع ديون مصر وتصدير الثروات بأبخس الأثمان وانتشار الرشاوى والوساطة والمحسوبية في مختلف المؤسسات الحكومية وانعدام العدالة في الأجور وغيرها الكثير.

بيد أن هذا الواقع الجديد قد أتخذ طابعاً "مؤسسياً" منذ بداية التسعينات، فتوغلت جماعات المال والأعمال داخل مؤسسات الحكم من خلال ما يعرف بتزاوج السلطة مع المال، بحيث لم تعد قوانين الدولة تمثل عائق أمامهم لارتكاب جرائم الفساد لأنهم يستطيعون ليس فقط أن يلتزموا بالقوانين، بل يستطيعون أن يعيدوا تشكيلها لتخدم مصالحهم.

وهو ما أنعكس على وضع مصر داخل مؤشرات الفساد الدولية، فطبقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عام (2012)، والذي تتراوح قيمته بين صفر(فاسد جداً) و 10(شفاف جداً) حصلت مصر على 3.2 درجة محتلة بذلك مرتبة متدنية جداً وهى 118 من 174 دولة مدرجة وهو ما يضعها في وضع متأخر جداً بالنسبة لدول العالم. كما حذر تقرير وزارة التجارة الأمريكية الشركات ورجال الأعمال الراغبين من الاستثمار في مصر من انتشار الفساد بها بشكل يمثل مخاطر جدية على استثماراتهم ويفرض حالة من عدم اليقين.

وعليه تنبثق مشكلة الدراسة في ما هية تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في مصر. حيث تبحث الدراسة في ما إذا كان الفساد مفيد أم ضار للنمو الاقتصادي أي ما إذا كان الفساد يمثل رمال أم تشحيم لعجلة النمو الاقتصادي.

(2) الدراسات السابقة:

شهدت الأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي توسعاً غير مسبوق منذ منتصف التسعينات، ويرجع ذلك أساساً إلى توافر مؤشرات جديدة وأكثر موثقيه عن الفساد. وقد وجدت غالبية هذه الدراسات أن الفساد قد يكون له تأثير سلبي على النمو، ففي أول تحليل تطبيقي للعلاقة عبر الدول يوضح Mauro (1995) أن للفساد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية (معنوي) على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى، وذلك لشريحة من 58 دولة خلال الفترة (1960-

1985)، وقد وضح أن انخفاض الفساد بدرجة واحدة يؤدى لزيادة نصيب الفرد من الناتج بمقدار 0.8%.

وقد تأكدت هذه النتيجة في وقت لاحق من قبل العديد من الدراسات التطبيقية التي وجدت أدلة على وجود علاقة سلبية وخطية بين الفساد والنمو الاقتصادي مثل [Knack and (1995) Keefer، (1997) Mauro، (1998) Tanzi، (1999) Leite and Weidmann، (2000) Tanzi and Davoodi، (2005) Méon and Sekkat، (2006) Gyimah-Brempong، Bissessar (2008)، Dzhumashey (2009)، Hodge، et al. (2011) ، Wisitsuwan and Chintrakarn (2012)، Nuriyev and Hickson (2012)، Dridi (2013)، Venard (2013)، Shera et al. (2014)]. بينما Lambsdorff (1999) على الرغم من تأكيده على هذه العلاقة السلبية ولكنه يرى أن استنتاج العلاقة السببية بينهما أمر صعب. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدى انخفاض النمو في بعض الدول النامية أو المتخلفة إلى جعل غالبية السكان فاسدين بشكل مفرط، مما يؤدى إلى المزيد من انخفاض النمو، وعليه فإن التغيرات في طبيعة الفساد وليس مستوى الفساد تعتبر من المحددات الهامة للنمو الاقتصادي.

ومع ذلك فقد شكك بعض الباحثين في قوة العلاقة بين الفساد والنمو وخاصة، وإن الدراسات استندت في تحليلها للعلاقة عبر بيانات مقطعية للعديد من الدول الأمر، الذي يثير دائماً مخاوف جدية حول عدم التجانس (unobserved heterogeneity) بين مشاهدات البيانات للدول المختلفة، فبعض الدراسات وجدت أن تأثير الفساد على النمو ليس دائماً معنوي، بينما دراسات أخرى وجدت أن هذا التأثير حساس جداً لإضافة محددات أخرى للنمو. فعلى سبيل المثال، Kisunko and Weder (1998) فشلا في اكتشاف أي ارتباط معنوي بين الفساد والنمو. ودراسة عزت (2011) والتي وجدت أن العلاقة بين الفساد والنمو لا تتسم بالاستقرار حيث تعتمد النتائج على طريقة التقدير ومؤشر الفساد المستخدم، فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين الاثنين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ولكن تحولت هذه العلاقة إلى سلبية بعد تغيير طريقة التقدير إلى (3SLS).

كذلك في العديد من الدراسات الأخرى نجد أن هذه العلاقة المعنوية تميل إلى الاختفاء عندما يتم إدراج متغيرات تكييفية (Conditioning Variables) أخرى في تحليل الانحدار، ويتضح ذلك بوضوح من خلال دراسة Abed and Davoodi (2000)، والتي هدفت إلى اختبار أهمية

الفساد ضد الإصلاحات الهيكلية في شرح أداء الاقتصاد الكلى بالنسبة للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتطبيق على 25 دولة خلال الفترة (1994-1998) وجدت الدراسة أن معامل الفساد يصبح معنوي عند إضافة مؤشر الإصلاحات الهيكلية إلى الانحدار، وقد تأكدت نفس النتيجة في دراسة Mauro (1995) ، حيث وجد أنه بعد السيطرة على الاستثمار أصبح تأثير الفساد على النمو الاقتصادي غير معنوي. وقد قدم باحثين آخرين منهم Mo (2001)، (2004) Pellegrini and Gerlagh، Pellegrini (2011) أدلة مماثلة، مما يشير إلى أن جزءا كبيراً من تأثير الفساد على النمو ينتقل بشكل غير مباشر من خلال المحددات الرئيسية للنمو والتي تتمثل أهمها في الاستثمار ورأس المال البشرى والاستقرار السياسي.

وفى سياق متصل، نجد أن الأدبيات التطبيقية الأكثر حداثة تبرز أن علاقة الفساد بالنمو لا يمكن تفسيرها دون الأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسسي للدولة. وقد وجدت عدد من الدراسات أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي غير خطية، مما يشير إلى أن تأثير الفساد على النمو قد تختلف بين الدول وفقاً لنوعية الإعداد المؤسسي. فمثلاً، يرى Braguinsky (1996) أن الفساد يلعب دور وظيفي في النمو الاقتصادي في الأسواق التنافسية، بينما في الأنظمة الشمولية يصبح الفساد أعمق وتمتد جذوره في النظام الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدى في النهاية إلى انهيار هذا النظام ويجعل من الصعب على هذه الدول محاولة الحفاظ على أو تحسين معدل النمو الاقتصادي.

كذلك وجد Mendez and Sepulveda (2005) دليلاً على وجود علاقة غير خطية (non-monotonic) بين الفساد والنمو، وذكر أن الفساد له تأثير مفيد في الدول المتمتعة بدرجات عالية من الحرية السياسية، بينما في أماكن أخرى نجد تأثير الفساد على النمو ليست قوية. وقد قام Aidt et al (2008) بدراسة العلاقة عن طريق تقسيم عينة الدول إلى مجموعتين حسب درجة الحكم الرشيد لديها، ووجدت أنه في الدول التي تمتلك مؤسسات عالية الجودة والكفاءة، يكون للفساد فيها تأثير سلبي كبير على النمو، بينما في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة والأقل جودة، لا نلاحظ أي تأثير للفساد فيها على النمو الاقتصادي.

وقد تم بحث الدور الحاسم للمؤسسات في تحديد علاقة الفساد بالنمو في الآونة الأخيرة من قبل Méon and Weill (2010) حيث قدما دليل على أن الفساد يكون أقل ضرراً بكثير في الدول التي تمتلك إطار مؤسسي أقل فعالية. ويؤكد هذه النتيجة التي تبدو أنه في صالح منظور كفاءة

الفساد في مساعدته لتجاوز أوجه القصور المؤسسية القائمة. أيضاً أظهرت دراسة (2010) Heckelman and Powell. ، أن الفساد يرتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي في الدول التي تكون فيها الحرية الاقتصادية محدودة، ولكن هذا التأثير يميل إلى الانخفاض مع تزايد الحرية الاقتصادية.

وفى محور أخر حاولت العديد من الدراسات الإجابة على تساؤل لماذا النمو الاقتصادي لبعض الدول مرتفع نسبياً على الرغم من تمتعها بمستويات عالية من الفساد. وفى هذا السياق وجد Rock and Bonnett (2004) أن الفساد يميل إلى إبطاء النمو والاستثمار في معظم الدول النامية ولكنه ساهم في زيادة النمو في دول شرق أسيا الصناعية الكبيرة (النمور الأسيوية)، وقد أكد النتيجة Ali and Comm (2008) باستخدام بيانات 33 دولة خلال الفترة (1986-1996)، كما وجد أن للفساد تأثير إيجابي على النمو باستخدام بيانات 141 دولة خلال عام 1996، وذلك بالنسبة لمؤشرين من مؤشرات الفساد. بينما توصل Li and Wu (2010) ، وقد يرجع ذلك إلى ارتباط التأثير السلبي للفساد بالمستوى العام للثقة في المجتمع، فوجود مستوى أعلى من الثقة يقلل من التأثير السلبي للفساد على التنمية الاقتصادية.

ونستخلص من ذلك، اختلاف الدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي. فعلى الرغم من أن العديد من الدراسات وجدت تأثير سلبي للفساد مُدعمة بذلك فرضية (Sand in the Wheel)، إلا أن قلة من الدراسات قد وجدت تأثير إيجابي للفساد على النمو وخاصة في دول شرق أسيا مما يدعم فرضية (Grease in the Wheel).

ولكن تظل نقطة الضعف في أدبيات الفساد هو وجود عدد محدود من الدراسات التي تبحث هذه العلاقة باستخدام بيانات حالة دولة. وعليه تحاول هذه الدراسة التعرف على تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام منهجية جديدة للتكامل المشترك وهو منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL). وباستخدام (RLS) Robust Least Squares .

(3) توصيف البيانات:

تعتمد الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014، وقد تم التعبير عن النمو الاقتصادي باستخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى

الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2005 (GDPc) الصادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولى. ويتم التعبير عن مستوى الفساد بثلاثة مؤشرات، وذلك للتحقق من قوة النتائج (Robustness) وهما مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index (CPI)، ومؤشر التحكم في الفساد Control of Corruption (CC)، ومؤشر الفساد من الدليل الدولى للمخاطر القطرية International Country Risk Guide (ICRG).

فبالنسبة لمؤشر مدركات الفساد (CPI)، فتقوم بإصداره منظمة الشفافية الدولية منذ عام (1995)، وتتراوح قيمته بين صفر(فاسد جداً) و10(شفاف جداً). وهو يُقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك الفساد في القطاع العام، وهو مؤشر مركب ويشكل مزيجاً من استطلاعات الرأي. ويعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة، قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة، وهو يعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم، متضمناً المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها.

أما مؤشر التحكم في الفساد (CC)، فيصدره البنك الدولى كأحد المؤشرات الفرعية "للمؤشرات العالمية للحوكمة" منذ عام (1995)، وهو يقيس الآراء المختلفة في دولة ما، حول مدى استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، بالإضافة إلى مدى انتشار أشكال الفساد الصغير والكبير خاصة في الأحزاب السياسية، والإعلام، والجهاز الإداري، والبرلمان، والقضاء، وأخيراً مدى توفر الشفافية وآليات المساءلة والمحاسبة. ويستند المؤشر على 22 مصدر أساسي للبيانات لمعرفة التصورات عن الفساد من عدد كبير من المشاركين في الاستطلاع وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والخبراء في القطاعين العام والخاص وعدد كبير من المشاريع والمسوح. وتقدير الفساد فيه يتراوح بين صفر (فاسد جداً) و 100 (نظيف جداً).

وأخيراً مؤشر الفساد (ICRG)، فيتم إصداره بواسطة مجموعة وحدة خدمات المخاطر Political Risk Services Inc. (PRS) منذ عام (1984) كأحد المؤشرات الفرعية لتقييم المخاطر السياسية للدول، وتتراوح قيمته بين صفر(الأكثر فساداً) و 6 (الأقل فساداً). ويهدف إلى تقييم درجة الفساد السائدة في كل بلد استنادا على دراسات استقصائية بين المستثمرين الأجانب.

ونظراً لأن الفساد ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر في النمو الاقتصادي وإنما هناك عوامل أخرى، فقد تم استخدام مجموعة من المتغيرات المساعدة أو الحاكمة (Control Variables)

والتي تم اختيارها بما ينسجم مع الأدبيات السابقة، والتي وضحت أن التأثير غير المباشر للفساد على النمو يتم من خلال تأثير الفساد على محددات النمو ومن أهمها الاستثمار ورأس المال البشرى والاستقرار. وبالتالي تم استخدام مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% سنوياً) (GFCF) للتعبير عن الاستثمار، ومؤشر التجارة السلعية (GDP %) للتعبير عن التجارة الخارجية والصادران من البنك الدولى، ومؤشر التنمية البشرية (HDI) من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤشر الاستقرار السياسي (PS) من المؤشرات العالمية للحوكمة الخاص بالبنك الدولى.

كذلك نظراً لان مؤشرات (CPI)، (CC)، (PS) لم تكن متاحاً قبل عام 1995 فقد تم الاعتماد على أحد طرق استقراء البيانات وهى طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للتنبؤ بمستوى الفساد خلال الفترة المفقودة، وذلك باستخدام برنامج SPSS 15.

ويوضح الجدولين (1)، (2) توصيف إحصائي عام للمتغيرات المستخدمة ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية على الترتيب.

جدول (1): توصيف عام لمتغيرات الدراسة

	N	Mean	Std. Dev	Max	Min
GDPc	**25**	**1207.6**	**249.03**	**1575.93**	**872.37**
CPI	**25**	**3.16**	**0.229**	**3.7**	**2.8**
CC	**25**	**42.54**	**10.21**	**57.77**	**27.18**
ICRG	**25**	**2.18**	**0.73**	**4.0**	**1.5**
GFCF	**25**	**3.89**	**10.22**	**23.77**	**-13.36**
HDI	**25**	**0.598**	**0.059**	**0.694**	**0.502**
TRD	**25**	**30.43**	**7.99**	**45.82**	**18.64**
PS	**25**	**30.62**	**14.27**	**52.01**	**6.60**

جدول (2): مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات الرئيسية للدراسة

	GDP c	CPI	CC	ICRG
GDPc	**1**			
CPI	**-0.023**	**1**		
CC	**-0.901**	**0.026**	**1**	
ICRG	**-0.469**	**-0.144**	**0.466**	**1**

(4) نموذج الدراسة:

تعتمد الدراسة في قياس وتقدير أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر على نموذجين وذلك للتحقق من صحة وسلامة النتائج، ويتمثلا في:

النموذج الأول: يعتمد على قياس التأثير المباشر للفساد على النمو بدون قنوات انتقال، وبالتالي فإن معادلة النمو بها متغير مستقل واحد وهو الفساد أي (cor)، والتي قد تم استخدامها بواسطة الكثير من الباحثين مثل[Gyimah-Brempong (2006)، Ishola and Omoteso (2009)]، وذلك كما بالشكل التالي:

$$gdpc_t = \beta_0 + \beta_1 cor_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

أما **النموذج الثاني:** فهو يعتمد في قياس تأثير الفساد على النمو من خلال قنوات انتقال وذلك في إطار نموذج النمو طويل الأجل والتي تم تقديرها بواسطة كثير من الباحثين مثل [Barro (1991)، Caselli et al. (1996)، Méndez & Sepúlveda (2006)، Gyimah-Brempong (2006)] ، ويمكن توضيح الخطوط العريضة لمعادلتها من خلال أدبيات اقتصاديات التنمية، والتي تشير إلى أن الفساد يقلل نمو الدخل من خلال تخفيض الاستثمار في كل من رأس المال المادي والبشرى وزيادة حدة عدم الاستقرار السياسي. كما تقترح نظرية النمو الحديثة (Modern Growth Theory) أن المؤسسات هي محددات هامة للنمو وترى أن الفساد يعتبر مؤشر على فشل المؤسسات، وبالتالي يمكن تحديد معادلة نمو الدخل في أبسط أشكالها في شكل خطى كما يلي:

$$gdpc_t = \beta_0 + \beta_1 cor_t + \beta_2 gfcf_t + \beta_3 hdi_t + \beta_4 trd_t + \beta_5 ps_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث نفترض أن نصيب الفرد من الناتج ($gdpc$) يعتمد على معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت ($gfcf$)، والتجارة السلعية كنسبة من إجمالي الناتج (trd)، ورأس المال البشرى (hdi)، والاستقرار السياسي (ps)، كما يتم إدراج الفساد (cor) لقياس نوعية المؤسسات في الاقتصاد.

(5) منهجية الدراسة والنتائج القياسية:

تعتمد الدراسة في تحليل السلاسل الزمنية وقياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي E-Vews 9.0 على الخطوات التالية:

(1-5) فحص سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF):

لاستخدام نماذج انحدار السلاسل الزمنية المختلفة، ينبغي أن تكون هذه السلاسل ساكنة، وذلك من أجل تجنب الانحدار الزائف، وبالتالي فالخطوة الأولى في التحليل هو التحقق من سكون هذه السلاسل وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج للتأكد من أنها ليست ساكنة في الفروق الثانية لقيمتها أي I(2)، ويعتبر اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) من أهم وأشهر الطرق التي تستخدم لاختبارات السكون،اختبار ديكي فوللر الموسع(Augmented Dickey Fuller (ADF ويعد الأكثر استخداما في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون، ويلخص الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF).

جدول (3): نتائج اختبار Unit root test باستخدام ADF

Variables	Level		First difference		Result
	Intercept	Intercept & trend	Intercept	Intercept & trend	
GDPc	-1.07 (0.709)	-3.73 (0.042)**			I(0)
CPI	-4.51 (0.003)*				I(0)
CC	-1.45 (0.539)	-3.15 (0.118)	-6.11 (0.000)*		I(1)
ICRG	-1.61 (0.464)	-2.12 (0.512)	-3.44 (0.019)**		I(1)
GFCF	-3.47 (0.018)**				I(0)
HDI	-0.21 (0.925)	-2.17 (0.482)	-5.06 (0.000)*		I(1)
TRD	-1.29 (0.619)	-2.17 (0.479)	-3.45 (0.019)**		I(1)
PS	-0.92 (0.763)	-2.69 (0.247)	-4.28 (0.004)*		I(1)
Critical Values	Level		First difference		
%1	-3.7379	-4.3098	-3.6999	-4.4163	
%5	-2.9919	-3.5742	-2.9763	-3.6220	
%10	-2.6355	-3.2217	-2.6274	-3.2486	

- *، **، *** ساكنة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%. – ( ) تمثل قيمة P-Value (Prob).

ويتضح من نتائج الجدول أن السلاسل الزمنية المستخدمة تختلف في رتبة سكونها، حيث نجد المتغيرات GDPc، CPI، GFCF ساكنة عند المستوى (Level) ، أي أنها متكاملة من الدرجة I(0) عند مستوى معنوية 5%، أما باقي المتغيرات فكانت غير ساكنة عند المستوى، ولكنها أصبحت ساكنة عند استخدام الفرق الأول؛ أي أنها أصبحت متكاملة من الدرجة I(1) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يستدعى لذلك استخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لاختبار التكامل المشترك.

(2-5) اختبار التكامل المشترك (Co-integration) باستخدام منهج ARDL:

لإجراء التكامل المشترك بين المتغيرات طبقاً لمنهج ARDL ، يتم فيه أولاً اختبار ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي التكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM)، فإذا كان هناك تكامل مشترك فإننا نستطيع إكمال التحليل لتقدير معلمات الأجل الطويل والقصير.

ويتم تقدير نموذج (UECM) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك لكل معادلة كالآتي:

$$\Delta ln Y_t = \propto_{0Y_t} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta ln Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \lambda_{iY_t} \Delta ln X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + u_t \quad (2)$$

حيث يمثل Y المتغير التابع وx متجه المتغيرات المستقلة، ويشير كل من λ، β إلى معاملات الأجل القصير (تصحيح الخطأ) بينما φ، δ يشير إلى معاملات الأجل الطويل، α يمثل الحد الثابت، ويشير الرمز Δ إلى الفرق الأول first difference للمتغيرات، بينما يمثل كل من m،n فترات الإبطاء lags لمتغيرات الفرق الأول ويمثل u حد الخطأ العشوائي، وثم صياغة الفروض لكل معادلة كما يلي:

الفرض العدمى: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \varphi_1 = \delta_2 = 0$

الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \varphi_1 \neq \delta_2 \neq 0$

وأخيراً مقارنة قيمة F– statistic المحسوبة بالقيم الجدوليه ضمن الحدود الحرجة critical bounds المقترحة من قبل Pesaran et al. (2001). ونظراً لأن اختبارF له توزيع غير

معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى Lower Critical Bounds (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الأعلى Upper Critical Bounds (UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1).

فإذا كانت قيمة F– statistic المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدوليه ($F^T > F^U$)، ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل؛ أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت قيمة F– statistic المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى الجدوليه، ففي هذه الحالة يتم قبول الفرض العدمى الذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F– statistic المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك كما يلي:

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL)

Regressors:			**F - statistic**
Model 1	**1**	**1) ، ARDL (2،GDPc = *f*(CPI)**	**5.089******
	2	**2) ، ARDL (2،GDPc = *f*(CC)**	**12.412***
	3	**0)، ARDL (3،GDPc = *f*(ICRG)**	**5.910****
Model 2	**4**	**1)، 1، 0، 0، 1، ARDL (1، PS)، TRD، HDI، GFCF،GDPc = *f*(CPI**	**8.098***
	5	**2)، 0، 2، 2، 2، ARDL (1، PS)، TRD، HDI، GFCF،GDPc = *f*(CC**	**64.073***
	6	**، 2، 2، 2، 2، ARDL (1، PS)، TRD، HDI، GFCF،LGDPc = *f*(ICRG 1)**	**54.523***

Significant level	**Critical values bounds**					
	Lower Critical Bounds (LCB)			**Upper Critical Bounds (UCB)**		
	Intercept &Trend	**Intercept &no Trend**	**Trend &no Intercept**	**Intercept &Trend**	**Intercept no & Trend**	**Trend &no Intercept**
%1	**6.1**	**4.94**	**3.69**	**6.73**	**5.58**	**5.39**
%2.5	**5.3**	**4.18**	**3.53**	**5.83**	**4.79**	**5.01**
%5	**4.68**	**3.62**	**3.13**	**5.14**	**4.16**	**4.62**
%10	**4.05**	**3.02**	**2.58**	**4.49**	**3.02**	**3.84**

– *، **، ***، ****، ***** معنوي عند مستوى 1%، 2.5%، 5%، 10%، غير محسوم.

ويتبين من النَتائج الموضحة أعلاه أن قيمة إحصاء (F– statistic) المحسوبة لكل النماذج تفوق قيمة الحد الأعلى الجدوليه (UCB) المناظرة ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض

البديل بما يفيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في هذه المعادلات أي تكامل مشترك. وبناء على ذلك يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الفساد والنمو كما يتضح من الجدولين (5)، (6) على الترتيب، كما يلي:

جدول (5): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل حسب معيار SBC

	Model (1)			Model (2)		
	CPI	**CC**	**ICRG**	**CPI**	**CC**	**ICRG**
Corruption	**-158.81 (0.005)***	**-25.13 (0.000)***	**26.85 (0.003)***	**-187.50 (0.015)****	**-15.91 (0.015)****	**71.95 (0.012)****
GFCF				**2.64 (0.085)*****	**21.08 (0.020)****	**8.61 (0.007)***
HDI				**2425.16 (0.292)**	**1823.83 (0.000)***	**4730.53 (0.000)***
TRD				**2.67 (0.048)****	**20.66 (0.017)****	**9.56 (0.011)****
PS				**3.39 (0.078)*****	**12.16 (0.078)*****	**4.25 (0.121)**
Constant	**517.75 (0.000)***	**2397.94 (0.000)***	**378.62 (0.000)***	**-3.41 (0.384)**		**-2105.97 (0.000)***
Trend	**33.67 (0.000)***		**35.51 (0.000)***	**19.64 (0.334)**		

جدول (6): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير (صيغة تصحيح الخطأ)

	Model (1)			Model (2)		
	CPI	**CC**	**ICRG**	**CPI**	**CC**	**ICRG**
dCor	**-21.06 (0.084)*****	**-1.78 (0.026)****	**13.46 (0.036)****	**-23.95 (0.002)***	**-0.771 (0.009)***	**15.65 (0.000)***
dCor(-1)		**2.34 (0.000)***			**1.27 (0.000)***	**-17.49 (0.000)***

dGFCF				**0.952 (0.000)***	**0.408 (0.003)***	**0.247 (0.046)****
dHDI				**600.03 (0.060)*****	**675.08 (0.000)***	**898.61 (0.000)***
dTRD				**-0.809 (0.132)**	**1.40 (0.002)***	**2.31 (0.000)***
dPS				**0.278 (0.343)**	**0.227 (0.129)**	**-0.045 (0.777)**
ecm (-1)	**-0.384 (0.000)***	**-0.159 (0.000)***	**-0.533 (0.000)***	**-0.345 (0.000)***	**-0.076 (0.000)**	**-0.207 (0.000)***

- *، **، *** معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10%

من خلال تحليل نتائج الجدول (5) نجد أن مؤشر مدركات الفساد (CPI)، ومؤشر التحكم في الفساد (CC) جاء ليؤكد كل منهما الأخر، بعكس مؤشر الفساد (ICRG) كما يلي:

بالنسبة للنموذج الأول:

نجد معنوية مؤشر مدركات الفساد (CPI) في تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى (GDPc) في الأجل الطويل، حيث إن احتمالية t بلغت 0.005، وتشير إشارة المعلمة إلى أن هذا التأثير موجب، فالزيادة في قيمة مؤشر الفساد (CPI) بمقدار درجة واحدة (أي انخفاض مستوى الفساد وزيادة الشفافية بدرجة واحدة)، ينتج عنها انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 158.8$ وهو ما يؤكده مؤشر التحكم في الفساد (CC) حيث جاء تأثيره موجب ومعنوي عند 1% أيضاً، وفيه نجد الزيادة بمقدار درجة واحدة (أي انخفاض مستوى الفساد وزيادة الشفافية)، تؤدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 25.13$، وعند تحويل المؤشر ليكون تدرجه من (صفر-10) مثل مؤشر مدركات الفساد يكون حجم التأثير 251.3$.

وعلى عكس المؤشرين السابقين جاء مؤشر الفساد الثالث (ICRG) ذو تأثير سالب ومعنوي عند مستوى 1%، وهو يفيد بأن الزيادة في مستوى الفساد بدرجة واحدة يؤدى إلى انخفاض الناتج المحلى بمقدار 26.9$، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف منهجية قياس هذا المؤشر عن المؤشرين الآخرين. حيث يركز مؤشر (ICRG) أكثر على الفساد الكبير أو السياسي مثل فساد الانتخابات والتمويل السري للأحزاب والعلاقات الوثيقة والمريبة بين السياسة والأعمال وغيرها، بعكس

المؤشرين الآخرين حيث ينصب اهتمامهم بصفة أساسية على الفساد الصغير كالرشوة والمحسوبية في الأجهزة الحكومية وغيرها من المظاهر.

بالنسبة للنموذج الثاني:

فبعد أخذ التأثير المباشر للفساد والغير مباشر من خلال تأثير الفساد على محددات النمو (قنوات الانتقال) وهى الاستثمار ورأس المال البشرى والتجارة والاستقرار. نجد أيضاً لمؤشر مدركات الفساد (CPI) تأثيراً موجباً ومعنوياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى عند مستوى معنوية 5%، فالزيادة في قيمته بمقدار درجة واحدة (أي انخفاض مستوى الفساد وزيادة مستوى الشفافية)، يؤدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 187.5$. وهو ما يؤكده مؤشر التحكم في الفساد (CC)، حيث جاء تأثيره موجب ومعنوي أيضاً، وفيه نجد الزيادة بمقدار درجة واحدة (أي انخفاض مستوى الفساد وزيادة الشفافية)، تؤدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 15.9$، أو 159.1$ عندما يكون تدرجه من (صفر-10).

بينما كان المؤشر الثالث (ICRG) ذو تأثير سالب ومعنوي على متوسط نصيب الفرد من الناتج عند مستوى 5%، وبالتالي نجد فيه الزيادة في قيمة المؤشر بدرجة واحدة (أي انخفاض الفساد وزيادة الشفافية)، يؤدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 72$.

أما بالنسبة لجدول (6) فيتضح منه أن نتائج المعلمات في الأجل القصير تتسق مع نتائجها في الأجل الطويل. كما يعبر معامل تصحيح الخطأ ecm(-1) عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل (أي يقيس سرعة تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل) وهو ما يستلزم أن يكون معنوياً وسالباً حتى يقدم دليلاً على استقرار العلاقة في الأجل الطويل (أي أن إلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج)، وهو ما يتوفر في كل النماذج.

(3-5) اختبار استقرار النماذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها (أي التأكد من عدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة فى البيانات مع مرور الزمن) لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحا أمرين هامين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي

فى البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. وقد أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبار (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. وعلى ضوء ذلك قمنا بتطبيق اختبار CUSUM كما بالشكل التالي:

شكل (1): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) لمعادلات الدراسة

Eq4،Model 2

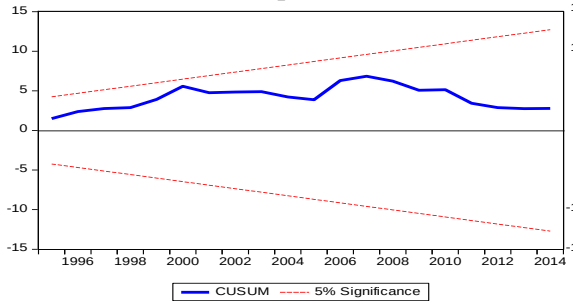

Eq1،Model 1

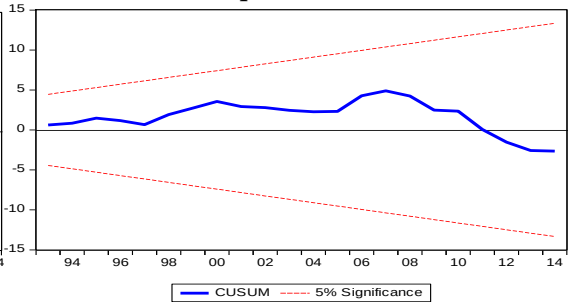

Eq5،Model 2

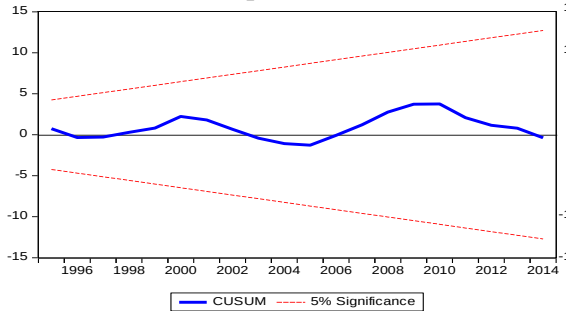

Eq2 ،Model 1

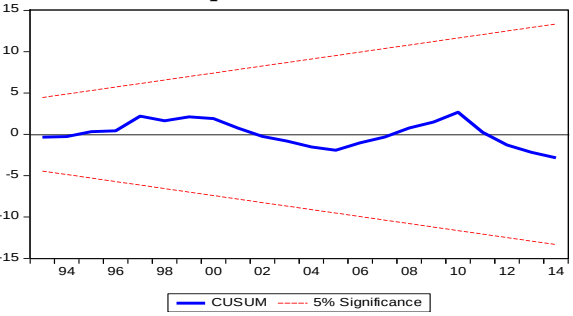

Eq6،Model 2

Eq3 ،Model 1

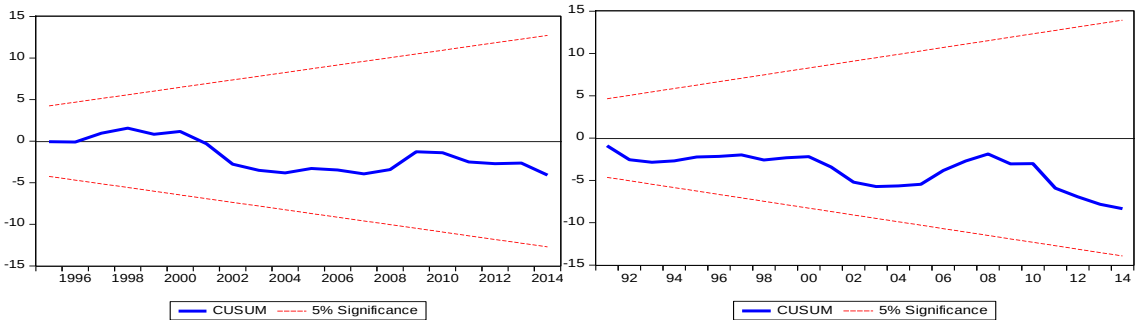

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار (CUSUM) بالنسبة لجميع النماذج يعبر وسط خطى داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار فى النماذج عند حدود معنوية 5%. وهو ما يعنى أن هناك استقرارا وانسجاما في كل المعادلات بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

(4-5) اختبار قوة العلاقة (Robustness Checks):

نتيجة لتشكيك بعض الباحثين من قوة العلاقة التطبيقية بين الفساد والنمو، فقد قامت الدراسة بإجراء اختبارات Robust Least Squares (RLS)، وتتميز هذه الطريقة بأنها تأخذ في اعتبارها غياب بعض فروض المربعات الصغرى العادية أو في حالة وجود قيم متطرفة (شاذة). وقد تم تقدير العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في مصر باستخدام هذه الطريقة، كما في الجدول التالي:

جدول (7): نتائج اختبار علاقة الفساد بالنمو باستخدام (RLS)

	Model (1)			Model (2)		
	CPI	**CC**	**ICRG**	**CPI**	**CC**	**ICRG**
Corruption	**-86.81 (0.006)***	**-21.84 (0.000)***	**10.08 (0.458)**	**-103.89 (0.018)****	**-4.56 (0.011)****	**19.49 (0.230)**
GFCF				**-1.29 (0.159)**	**-1.21 (0.305)**	**-0.89 (0.380)**
HDI				**3597.73 (0.000)***	**2402.07 (0.000)***	**3624.99 (0.000)***
TRD				**2.56 (0.079)*****	**2.63 (0.134)**	**4.01 (0.006)***
PS				**-1.74 (0.214)**	**-3.52 (0.015)****	**-1.64 (0.286)**

Constant	**1076.57 (0.000)***	**2125.79 (0.000)***	**774.21 (0.000)***	**-632.38 (0.019)****	**-1069.33 (0.000)***
Trend	**33.73 (0.000)***		**34.08 (0.000)***		

- *، **، *** معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10%

يتضح من نتائج الجدول أتساق تقديرات المعلمات التي تم الحصول عليها باستخدام طريقة (RLS) مع تقديرات المعلمات التي تم الحصول عليها باستخدام طريقة (ARDL)، حيث جاء تأثير مؤشري الفساد (CPI)، (CC) إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، كما جاء تأثير مؤشر الفساد (ICRG) سلبي على النمو ولكنه كان غير معنوي.

(6) النتائج:

تشير نتائج الدراسة إلى أن الفساد له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك باستخدام مؤشري مدركات الفساد (CPI)، والتحكم في الفساد (CC)، مما يدعم فرضية (Grease the Wheel)، بينما لم يكن هناك دليلاً إحصائياً لفرضية (Sand in the Wheels) إلا من خلال مؤشر الفساد (ICRG)، والذي جاء تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي في مصر، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف منهجية قياس هذا المؤشر عن المؤشرين الآخرين. حيث يركز مؤشر (ICRG) أكثر على الفساد الكبير أو السياسي مثل فساد الانتخابات والتمويل السري للأحزاب والعلاقات الوثيقة والمريبة بين السياسة والأعمال وغيرها، بعكس المؤشرين الآخرين حيث ينصب اهتمامهم بصفة أساسية على الفساد الصغير كالرشوة والمحسوبية في الأجهزة الحكومية وغيرها من المظاهر.

بينما يرجع التأثير الإيجابي للفساد ، قد يرجع إلى انخفاض الحكم الرشيد في مصر وعدم تمتعها بمؤسسات سياسية أو اقتصادية قوية بالإضافة لضعف سيادة القانون وانخفاض الحرية الاقتصادية، مما يجعل الفساد بمثابة القناة الخلفية التي يتم من خلالها الإسراع بالإجراءات البيروقراطية المعقدة، كما يؤدى إلى تقليل عنصر المخاطرة وعدم التأكد في العملية الاستثمارية نتيجة لنقص المعلومات والتغيرات الحادة في ظروف الطلب والعرض وضعف المرونة، وكذلك عدم القدرة على التنبؤ بسلوك الحكام تجاههم في المستقبل خاصة في ظل الطابع الشخصي للحكم في مصر.

(7) المراجع:

عزت، أسماء محمد (2011). إشكالية الفساد والنمو الاقتصادى_دراسة تطبيقية على الدول النامية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

Aidt، T. S. (2009). Corruption، institutions، and economic development، *Oxford Review of Economic Policy*، 25(2)، 271-291.

Ali، N.، & Comm، B. (2008). *Corruption and Its Impact on Economic Growth: Is East Asia Special?*، Ph.D Thesis، University of Western Australia.

Bissessar، N. (2008). *Corruption: Its Persistence، Causes and Consequences*. Ph،D Theses، Clark University، Worcester.

Dridi، M. (2013). Corruption and economic growth: the transmission channels، *Journal of Business Studies Quarterly*، 4(4)، 2152-1034.

Dzhumashev، R. (2009). Is there a direct effect of corruption on growth?، *MPRA Paper* No. 18489، posted 10.

Gyimah-Brempong، K.، & de Gyimah-Brempong، S. M. (2006). Corruption، growth، and income distribution: Are there regional differences?، *Economics of Governance*، 7(3)، 245-269.

Hodge، A.، Shankar، S.، Rao، D. S.، & Duhs، A. (2011). Exploring the links between corruption and growth، *Review of Development Economics*، 15(3)، 474-490.

Lambsdorff، J. G. (2002). Corruption and rent-seeking، *Public Choice*، 113(1-2)، 97–125.

Lash، N. A. (2004). Corruption and Economic Development، *The Journal of Economic Asymmetries*، 1(1).

Méndez، F.، & Sepúlveda، F. (2006). Corruption، growth and political regimes: cross country evidence، *European Journal of Political Economy*، 22(1)، 82-98.

Mobolaji، H. I.، & Omoteso، K. (2009). Corruption and economic growth in some selected transitional economies، *Social Responsibility Journal*، 5(1)، 70-82.

Nuriyev، G.،& Hickson، C. (2012). Corruption and Economic Development، Available at SSRN 2063065.

Shera، A.، Dosti، B.، & Grabova، P. (2014). Corruption impact on Economic Growth: An empirical analysis، *Journal of Economic Development، Management، IT، Finance & Marketing*، 6(2).

Venard، B. (2013). Institutions، Corruption and Sustainable Development.Economics، *Bulletin*، 33(4)، 2545-2562.

Wei، S. J.، & Zeckhauser، R. (1999). Dark deals and dampened destinies: corruption and economic performance، *Japan and the World Economy*، 11(3)، 443-454.

Wisitsuwan، W.، & Chintrakarn، P. (2012). Human Development، Corruption and Economic Development: Cross-Country Evidence. *European Journal of Scientific Research*، *74*(3)،469-474.

Abstract:

This paper studies the effect of corruption on long-run growth in Egypt during the period (1990-2014)، based on the methodology Co integration using The Bounds Testing Approach and building on The Autoregressive Distributed Lag (ARDL). Unlike previous empirical studies.

the results have supported both of positive and negative impact of corruption، where the results showed a positive effect of corruption on economic growth using two indicators of corruption they corruption perception index، and control of corruption. Which supports the hypothesis

(Grease the Wheel)، while came the impact of corruption index (ICRG) negative، which supports the hypothesis (Sand in the Wheels). These results are robust against different tests (Robustness).

Keywords**:** corruption، economic growth، ARDL method، RLS method.